مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي – العراق أنموذجًا

م.د. محمد حسام علي

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٥/٣٠ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٦/١٢ تاريخ النشر : ٢٠٢٣/٧/٣٠

الملخص:

الامن الديمقراطي هو مفهوم يتعلق بالسياسات و المفاهيم التي تضمن استقرار النظام الديمقراطي و نجاح الممارسة الديمقراطية، فعدم توفر الامن الديمقراطي في اي نظام سياسي ديمقراطي يؤدي إلى تشوهات في مخرجات العملية الديمقراطية و ما تتضمنه من نتائج انتخابات غير مرضية للناخبين و حكومات غير مستقرة و مجالس نيابية غير منتجة و اشكاليات سياسية أخرى.

ويبين البحث مفهوم الأمن الديمقراطي و واقعه في العراق قبل عام ٢٠٠٣، حيث مر البلد بظروف انعدمت فيها الديمقراطية اصلا و بظروف أخرى وجدت فيها ممارسة ديمقراطية شابتها عدد من الاشكالات، و يقدم البحث أيضا وصف لواقع الامن الديمقراطي بعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، و يقدم الحلول و التوصيات لترسيخ الامن الديمقراطي و تطوير الممارسة الديمقراطية و تحقيق الاستقرار السياسي الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الديمقراطي ، الأمن السياسي ، الأمن الانتخابي ، النظام السياسي ، العمليات الانتخابية ، استقرار النظام و بناء الدولة ، العهد الجمهوري ، العهد الملك

The concept of democratic security and its impact on the stability of the political system – Iraq as a model

Dr .Mohammed husam ali

Abstract

Democratic security is a concept related to policies and concepts that guarantee the stability of the democratic system and the success of democratic practice. Unproductive and other political problems

The research shows the concept of democratic security and its reality in Iraq before the year ٢٠٠٣, when the country went through conditions in which there was no democracy in the first place and in other circumstances in which there was a democratic practice that was marred by a number of problems. The research also provides a description of the reality of democratic security after the democratic transformation that Iraq witnessed a year later. ٢٠٠٣, and provides solutions and recommendations to consolidate democratic security, develop democratic practice, and achieve democratic political stability.

Keywords: democratic security, political security, electoral security, political system, electoral processes, system stability and state building, republican era, monarchy

المقدمة:

تُعد العلاقة بين الأمن والديمقراطية علاقة جدلية، فالاستقرار الأمني ينتج مناخًا سياسيًا مناسبًا للممارسة السياسية بمختلف أشكالها، ومنها الممارسة الديمقراطية التي يصعب الوصول لها في حالات الاضطراب الأمني، من جهة أخرى فإن نجاح الممارسة الديمقراطية بحد ذاته يساهم في الاستقرار الأمني، ويحقق الأمن الاجتماعي والسياسي، وفي أغلب الأحيان تؤدي الممارسات غير الديمقراطية من قبل طبقات الحكم إلى اضطرابات قد تصل في بعض الأحيان إلى مستوى الثورات أو الانقلابات أو الحروب الأهلية.

كذلك للاستقرار الأمني دور كبير في الممارسة الديمقراطية السليمة، ففي أغلب الأحيان تتشوه الممارسة الديمقراطية في حالات الاضطراب الاجتماعي والسياسي، كالحروب الأهلية والانقلابات واضطراب السلم الاجتماعي.

من جهة أخرى فإن للاستقرار السياسي دورًا في إيجاد الأرضية المناسبة للممارسة الديمقراطية، وترسيخ الممارسة الديمقراطية بدوره يساهم بتحقيق الاستقرار السياسي، وبناء نظام سياسي مستقر وقادر على إنتاج حكومات مستقرة وملبية لطموح أكبر مساحة اجتماعية، وقادرة على تقديم الخدمات المثلى.

وعليه فإن ترسيخ الثقافة الديمقراطية على مستوى الناخب والمنتخَب، والحاكم والمحكوم هو أفضل وسيلة لبناء السلم الاجتماعي وتطوير الأداء السياسي والحكومي في بلد كالعراق يفترض تبنيه للديمقراطية كمنهج لإدارته، ومن المفترض أن يؤمن الطرفان فيه والمتمثلان بالحاكم والمحكوم بقواعد اللعبة الديمقراطية، وأهمية الأمن الديمقراطي لاستقرار النظام وبناء الدولة، وهذا الأمر بحاجة إلى عدد من الخطوات التثقيفية والإجرائية.

الاشكالية:

تشترك النظم الديمقراطية بخصائص معينة لابد من توافرها منها الانتخابات الدورية والنزيهة التي تضمن المشاركة السياسية وتمثيل مصالح جميع قطاعات المجتمع فضلا عن ضمان الحقوق والحريات ، ولتكوين مجتمع ديمقراطي حقيقي يستلزم وجود مستوى عال من المشاركة السياسية وشعب منظم ضمن مؤسسات حديثة مثل المجتمع المدني وتكوين أنماط التضامن الاجتماعي والسياسي ضد الاستبداد والفساد.. الخ .وبالتالي فان اشكالية البحث تستند على اساس ضرورة ايجاد امن ديمقراطي ضامن لتأسيس دعائم ديمقراطية حقيقية وراسخة ، فبدون توافق مجتمعي للعملية الديمقراطية على مجموعة من المبادئ الأساسية من جميع شرائح المجتمع، ضمن اطار القيم السياسية والثقافية التي تجمع بين أفراده . فان النظام السياسي يفقد قدرته على الاستقرار ويبقى يعاني من العجز في انتاج حكومات قادرة على تحقيق اهدافه وغاياته .ومن هنا يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الاتية التي تفكك تلك الاشكالية:

١. ماهية الامن الديمقراطي وعلاقته بالاستقرار السياسي؟
٢. ماهي مستويات الامن الديمقراطي على مستوى النظام السياسي؟
٣. .ماهو واقع الامن الديمقراطي في العراق وماهي اثاره على الحياة السياسية؟

الفرضية:

تنطلق الفرضية من وجود علاقة ارتباط بين الامن الديمقراطي ووظيفة النظام السياسي، فالاستقرار الامني ينتج مناخ مناسب للعمل السياسي والعكس صحيح.

المنهجية:

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي، مع اعتماد مدخل تاريخي للبحث.

الهيكلية:

المبحث الاول :مفهوم الأمن الديمقراطي، وواقعه منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى العام(٢٠٠٣).

المطلب الأول :مفهوم الأمن الديمقراطي.

المطلب الثاني :واقع الأمن الديمقراطي في العهد الملكي.

المطلب الثالث :واقع الأمن الديمقراطي في العهد الجمهوري.

المبحث الثاني :واقع الأمن الديمقراطي بعد عام (٢٠٠٣) في العراق.

المطلب الأول :واقع الأمن الديمقراطي في العمليات الانتخابية.

المطلب الثاني :معوقات ومقومات الأمن الديمقراطي وآليات تحقيقه.

المطلب الثالث :أثر الأمن الديمقراطي في استقرار النظام وبناء الدولة.

المبحث الاول :مفهوم الأمن الديمقراطي، وواقعه منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى العام (٢٠٠٣).

تنطلق المفاهيم السياسية في أي نظام سياسي من طبيعة النظام السياسي وفلسفته السياسية واحتياجاته لذلك وبسبب طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ كنظام ديمقراطي ولضرورة ضمان استقرار الممارسة الديمقراطية فيه وما ينتج عنها من استقرار النظام وتطوير اداء مؤسساته يصبح مفهومك الأمن الديمقراطي من المفاهيم الجديده والمهمه والتي تنسجم مع احتاجات وواقع النظام قبل الحديث في مفهوم الأمن الديمقراطي من المهم الإشارة بشكل مختصر إلى واقع البلاد قبل تأسيس الدولة العراقية، حيث جائت ولادة الدولة العراقية نتيجة لمتغيرات سياسية دولية ادت إلى عدد من المتغيرات على مستوى المنطقة، وفي مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١الذي عقدته المملكة المتحدة لبحث شؤون الشرق الأوسط على مستوى المنطقة العربية اتخذ قرار انشاء دولة ملكية في العراق ولهذا الغرض تم تشكيل مجلس تأسيسي وقد ترأسه عبد الرحمن النقيب وشهد المجلس مشاورات بين الشخصيات والزعامات العراقية ف ي الولايات الثلاثة [١] وبالرغم من كون العراق كدولة في تلك المرحة كان في طور التأسيس الا ان المجلس لم يخلوا من بعض الممارسات الديمقراطية أبرزها دور المجلس في كتابة الدستور ومن ثم انتخاب المجلس للملك فيصل كملكاً للدولة الناشئة، وبذلك بدأت معالم النظام السياسي للدولة العراقية في العهد الملكي، وبات واضحا ان النظام المعتمد هو النظام الملكي المقيد بالقانون او ما يطلق عليه الملكية الدستورية[٢]، ولعل تأثير بريطانيا كان شاخصاً فهي الدولة التي ساهمت بتأسيس الدولة العراقية وفق حدودها الجغرافية

الحالية، وهي الدولة التي احتلك ومن ثم انتدبت الدولة العراقية الناشئة، ولعل ذلك كان أحد معوقات تأسيس تجربة ديمقراطية رصينة وهذا ما عانت منه أغلب الدول التي كانت ضمن رقعة التقاسم الدولي للدول المستعمرة بصورة عامة وبريطانيا بصورة خاصة، وكان المعوق الاخر التقليدي خضوع ولايات الدولة الناشئة للاحتلال العثماني قرابة الاربع قرون وقد تميزت الدولة العثمانية بكونها لا تؤمن بالقيم الديمقراطية وفق مفاهيم ذلك العصر، وتميزت بالاستبداد رغم بعض المظاهر الشكلية الناتجة عن ضغوط داخلية وخارجية ومنها ما كان يسمى بمجلس المبعوثان والذي كان يعد مجلس تشريعي، وكل ذلك أدى إلى خلق منظومة قيمية في المجتمع العراقي قد لا تنسجم كثيرا مع التحول نحو الممارسة الديمقراطية، يضاف لذلك طبيعة المجتمع العراقي العشائرية وسعة الريف مقابل المدينة، وهذا ما يفسر كما سنبين فيما بعد أن شخصيات العهد الملكي التي كانت تمارس السياسة ضمن السياقات الديمقراطية المعتمدة كان اغلبها من الأسر والبيوتات المدنية، اما الحكومات الجمهورية التي شهدها العهد الجمهوري فقد كانت أغلب شخصياتها من الارياف اجتماعيا ومن العسكر وظيفياً ولعل هذا كان أحد الدوافع التي دفعتها باتجاه ممارسة السياسية وفق قيم الريف والعسكر وما يرافق ذلك من ممارسات تبتعد عن القيم الديمقراطية، وتقترب من قيم الريف وفق مبادئ العسكر.

المطلب الأول :مفهوم الأمن الديمقراطي.

لتطبيق اي فكرة او مبدأ او اي جانب من جوانب السياسات العامة يفترض وصف الفكرة او المبدأ او السياسة وهنا تعرف السياسات العامه بأنها مجموعة من القرارات السلطوية لسد احتياجات المجتمع وهي مخرجات النظام السياسي ومدخلات الادارة الحكومية[٣]وكما أن السياسات الاقتصادية بحاجة إلى امن اقتصادي والسياسات الغذائية بحاجة إلى امن غذائي وسياسات الطاقة بحاجة إلى امن طاقة والمفاهيم التي ظهرت مع التطور الذي شهدته الذي شهدته البشرية كالتطور في المجال التكلنوجي الذي فرض مفهوم الأمن السيبراني فإن الديمقراطية كمفهوم وسياسات خاصة بتطبيقه تفرض وجود امن ديمقراطي وهذا يدفعنا إلى العودة إلى تعريف الديمقراطية واول تعريف لها كان التعريف اليوناني الذي يختصرها بحكم الشعب، ويعرفها كشكل من أشكال الحكم يتيح لجميع المواطنين اللذين يمتلكون الأهلية المشاركة في إدارة الدولة واقتراح وتطوير واستحداث القوانين بشكل مباشر وهو ما يعرف بالديمقراطية المباشرة، او من خلال ممثلين وهو ما يعرف بالديمقراطية الغير مباشرة، ومن الطبيعي ان يكون هنالك إقرار بالممارسة الديمقراطية واعتمادها كمبدأ للحكم والإدارة من قبل الحاكم والمحكوم اولا، ووجود أرضية

مناسبة لذلك من خلال رسوخ الممارسة ووجود المناخ الأمني الذي يتيح لكل مواطن فرصة المشاركة بشكل موضوعي ويضمن تنفيذ ما تريده الاغلبية، وفق المبادئ والقواتين وللوائح المعتمدة من جهة، ومن جهة أخرى يضمن التزام الحاكم والمحكوم بالمسار الديمقراطي الذي تنص عليه تلك المبادئ والقوانين واللوائح والاعراف، وهذا هو الأمن الديمقراطي .

وبما ان الديمقراطية هي احد اهم ضمانات الحقوق والحريات من خلال التمثيل السياسي العادل وضمان الحريات الفردية والانتخابات الحرة والتمثيل العادل يصبح الأمن الديمقراطي لزاماً هو الإطار العام الضامن لتلك الممارسات[٤]،ولو عرفنا الديمقراطية من خلال الياتها الاجرائية في العمل السياسي الذي يمارسه الشعب لتعرف على أنها (تدابير دستورية ومؤسساتية تمكن الشعب من اتخاذ القرارات الأفضل واختيار من يمثله ويتمكن بعد وصوله إلى السلطة وفق عملية نزيهة من تحقيق طموحات وارادة من انتخبه [٥] وبذلك ومن الطبيعي ان تتضمن تلك التدابير قواعد دستوية وقانونية ضامنة لأمن الممارسة الديمقراطية، مؤسسات ديمقراطية رصينة ومحمية ومؤمنة مع وجود مؤسسات معينة بضمان حماية و تأمين تلك المؤسسات وحماية ارادة الناخب ومخرجات تلك الارادة.

والعلاقة بين الديمقراطية والأمن علاقة جدلية فهي أحد ضمانات السلم الاهلي والاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالمقابل فإن وجود سلم اهلي واستقرار اجتماعي في البلدان الديمقراطية هو أحد ضمانات الممارسة الديمقراطية، فالديمقراطية هي الالية التي تحقق التوازن والتعايش بين السلطة والحرية في الدولة من خلال تحقيق قناعة الشعب بالسلطة وإيجاد ايمان لدى السلطة بضرورة اقناع الشعب على مستوى الأداء.[٦]

وعلى مستوى المؤسسة الامنية هنالك علاقة وثيقة بين اجهزة الامن الوطني والديمقراطية فمن اهم واجبات الأجهزة الأمنية في الانظمة الديمقراطية حماية الديمقراطية من التحديات الداخلية والخارجية لضمان استقرار النظام السياسي وتعد هذه المسؤولية مسؤولية تضامنية بين الشعب وتلك الأجهزة في الحفاظ على قيم الديمقراطية.[٧]

الأمن الديمقراطي قد يهدد من قبل الحكام حين يفقدون الشرعية الشعبية ويحاولون الالتفاف على السياقات الديمقراطية بإستخدام أدوات السلطة، وقد يهدد من قبل مساحات شعبية حين تدني مستوى الوعي الديمقراطي لدى تلك المساحات فتذهب بإتجاه تهديد الامن الديمقراطي من خلال سلوكيات تضر بالعملية الديمقراطية، وهذا الوصف في الدول ذات الانظمة الديمقراطية اما في الدول الديكتاتورية التي لا تدار بشكل ديمقراطي فلا وجود لمثل هكذا تهديد للامن الديمقراطي كون الديمقراطية كمنهج غير موجودة

اصلا[٨] . كما أن الممارسة الديمقراطية السليمة والمنتظمة هي الضامن للتداول السلمي للسلطة، وما لهذا المفهوم من علاقة بالأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي والتغيير السياسي السلمي والتعاقب المنتظم للحكم وحل مشكلة الاستخلاف وتسليم السلطة التي تعد أحد اهم مشكلات العالم الثالث التي تنتج الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية واللاستقرار[٩] وبذلك يمكن تعريف الأمن الديمقراطي وفق مسارين:

١. مجموعة من التدابير والإجراءات والسياسات والمؤسسات التي تضمن حماية الممارسات والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ اعرافها ومبادئها وتعزيز قناعة الشعب بمخرجاتها ومواجهة التحديات التي تواجهها وتأمين تطورها ورسوخها وخصوصا في الديمقراطيات الناشئة، وتحويل القيم الديمقراطية إلى قيم وثوابت راسخة.
٢. استثمار مخرجات العملية الديمقراطية في بناء الدولة من خلال الاستقرار السياسي وضمان التداول السلمي وقناعة الناخب بالحاكم وتحول الأداء إلى وحدة قياس لاقناع الناخب من قبل الحاكم والحكومة والقوى السياسية، وبذلك فالديمقراطية تعد وفق هذا المسار هي الضامن الأول لأمن واستقرار الدولة وتطور الأداء الحكومي والسياسي، من خلال الأمن السياسي الذي تنتجه الديمقراطية السليمة.

المطلب الثاني : واقع الأمن الديمقراطي في العهد الملكي

شهد العهد الملكي سبعة عشر عملية انتخابية خمسة منها في عهد الملك فيصل الاول، وأربعة في عهد الملك غازي، وخمسة في عهد الوصي، وثلاثة في عهد الملك فيصل الثاني، ومثّل السلطة التشريعية مجلس الامة الذي تكون من هيأتين وهما مجلس الاعيان ومجلس النواب وبالرغم من ذلك تميزت تلك الفترة بالتغييرات على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية وعدم استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث حل مجلس النواب عدة مرات من قبل السلطة التنفيذية من جهة ومن جهة أخرى أغلب الحكومات لم تكمل عمرها وبعض البرلمانات والحكومات لم يتجاوز عمرها الاشهر، ولم يستطيع اي مجلس نيابي اكمال دورته عدى الدورة التاسعة للمجلس ١٩٣٩ –١٩٤٣، اما بقية المجالس فكان مصيرها الحل دون اكمال دورتها، وهذا الامر رغم كونه يعرقل اداء السلطتين التشريعية والتنفيذية الا انه لا يقدح بالممارسة الديمقراطية، ولكن من الملاحظات التي تسجل على الواقع الديمقراطي في العهد الملكي عدم وجود هيئة مستقلة للانتخابات بل كانت السلطة التنفيذية هي التي تشرف على العمليات الانتخابية من خلال لجان مختصة، الا ان وجود معارضة برلمانية كان أحد ضمانات الأمن الديمقراطي رغم ما اشرنا إليه من حالة عدم الاستقرار الديمقراطي والتداخل بين السلطات، فقد كان للمعارضة ادوار

على مستوى تفعيل دور مجلس النواب في مراقبة الاداء الحكومي وعدد من المواقف بخصوص حريات الفرد وحقوقه[١٠]، ومواقف أخرى اتجاه حرية التعبير عن الرأي والانتماء السياسي، وعدد من القضايا التي من شأنها تطوير الممارسة الديمقراطية[١١]، يضاف لذلك ايمان الطبقة السياسية واغلب المهتمين بالشأن السياسي بالسياقات الديمقراطية، فأغلب الاعتراضات كانت تحت قبة البرلمان، وفي أشد حالاتها كانت عبارة عن تجمعات وتظاهرات محدودة، عدا بعض الحوادث والتظاهرات التي لم يكن هدفها تهديد العملية الانتخابية او فرض ارادة تشريعية من خارج الصندوق، بل كانت لأسباب اجتماعية او اسباب تتعلق بالعلاقة العراقية البريطانية ورفض سياسات بعض الحكومات التي كانت تهدف إلى ربط مصالح العراق بالمصالح البريطانية مقابل الحصول على الحماية البريطانية كما حدث في انتفاضة الوثبة عام ١٩٤٨، يضاف لها حراك الحزب الشيوعي وتأثيره على الاوساط العمالية.[١٢]

ومن اول الأمثلة على ايمان النخبة السياسية في تلك الفترة بالسياقات الديمقراطية، هي انتخابات المجلس التأسيس التي جرت أثناء تولي ياسين الهاشمي رئاسة الوزراء وحينما لم يتمكن الهاشمي من إيجاد أغلبية في المجلس ذهب باتجاه تأسيس حزب الشعب وعمل على استقطاب أعضاء المجلس، وبالمقابل أسس منافسه عبد المحسن السعدون حزب التقدم وهذا يعبر عن وعي ديمقراطي في ديمقراطية ناشئة ببلد حديث التأسيس، واستمر المجلس النيابي الأول بالعمل حتى العام ١٩٢٨ حين صدرت الإرادة الملكية بحله وكانت هذه الأحداث تعبر عن انطلاقة ديمقراطية جيدة تؤمن بوضع السلطة التنفيذيةتحت رقابة السلطة التشريعية، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات وذلك حسب دستور عام ١٩٢٥[١٣] .ولكن ذلك لا ينفي توسع سلطة الملك وقد وصف الديمقراطية في العهد الملكي الدكتور فائز عزيز اسعد واعتبرها واقع لم يخرج إلى حيز التنفيذ بسبب توسع سلطة الملك وهيمنته على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ولكن بالرغم من ذلك فأنها كممارسة كانت موجودة وكسياقات كانت مفعلة ولكن لا ترقى إلى مستوى الديمقراطيات الراسخة [١٤].فالارادة الملكية كانت أمضى من الارادة الشعبية على مستوى اختيار واقالة الحكومات وذلك أيضا وفقا للدستور، مما ساهم في تذمر مساحة كبيرة من النخب السياسية خارج اطار البلاط والأسر النافذة في الحكومات والفعاليات السياسية القريبة منها، وهذا بدوره أضعف مستويات المشاركة السياسية وأدى إلى تراجع الحافز الشعبي لها ولكن المسار الديمقراطي العام كان موجود والسياقات الديمقراطية كادت تسير نحو الاستقرار والاعراف الديمقراطية كانت في طور التطور ولو سقوط النظام الملكي لكان بالأمان ان تكون التجربة الديمقراطية العراقية أحد اهم التجارب الديمقراطية في المنطقة.

المطلب الثالث :واقع الأمن الديمقراطي في العهد الجمهوري

أنهى التغيير السياسي الذي حدث في ١٤ تموز ١٩٥٨ النظام الملكي بحكامه وحكوماته وآليات ممارسة الحكم وقيمه السياسية، وبالرغم من ان الشعارات التي رفعها قادة الانقلاب كانت تدعوا إلى حكم الشعب وما تعنيه هذه المفردة من ركيزة لتطوير الحياة الديمقراطية بكل تفاصيلها، حيث تضمن البيان الأول الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة في ١٤ تموز ١٩٥٨) ان الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب، وتعمل بوحي منه عن طريق قيام جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة [١٥]وقد نص الدستور العراقي المؤقت على ان) الشعب مصدر السلطات (متأثراً بالدساتير الديمقراطية التي صدرت بعد الثورة الفرنسية [١٦].

ولكن على أرض الواقع كانت تلك بداية حكم العسكر وعسكرة الحكم، ومن الطبيعي ان تتنافى قيم العسكر مع القيم الديمقراطية، وعلى أرض الواقع أنهى ذلك التغيير الذي شهده العام ١٩٥٨ الحياة الديمقراطية على مستوى أبسط ممارساتها المتمثلة بانتخاب السلطة التشريعية، او انتخاب رئيس الجمهورية او رئيس السلطة التنفيذية باعتبار ان النظام الجديد كان نظاما جمهوريا، وعمليا كانت السلطات محصورة بيد الزعيم عبد الكريم قاسم يشاركه فيها العقيد عبد السلام عارف، وحتى مجلس السيادة الذي كان قاسم يعين أعضائه ويراعي فيه التنوع على مستوى تمثيل التيارات السياسية كان بديلا عن رئاسة الجمهورية وليس ممثلا للسلطة التشريعية مع وجود بعض الصلاحيات التشريعية التي منحها له الدستور وكان أعضائه الثلاثة معينين لا منتخبين، بصلاحيات شكلية[١٧]. ولم تشهد فترة حكم قاسم اي انتخابات، لا بل شهدت تركز للسلطة بيد الزعيم وقادة الجيش الذي قادوا التغيير واوكلت السلطة الشريعية إلى مجلس الوزراء مع بعض الصلاحيات التشريعية لمجلس السيادة.

وكذلك الحال في الجمهورية الثانية برئاسة عبد السلام عارف من العام ١٩٦٣ حتى العام ١٩٦٦ لم تكن هنالك اي عملية انتخابية وبقي الحال على ما هو عليه وبقيت السلطة التشريعية بيد مجلس الوزراء.

وفي الجمهورية الثالثة برئاسة عبد الرحمن محمد عارف خلال الفترة بين عام ١٩٦٦ حتى العام ١٩٦٨، لم تمارس أي حياة ديمقراطية او برلمانية في العراق ولكن فقط صدر قانون إنتخاب أعضاء مجلس الأمة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ وكان القانون متأثراً بالتجربة المصرية والقانون جاء حسب قانون إنتخاب أعضاء مجلس الشعب المصري، وقد أعطى القانون حق للمرأة ممارسة التصويت، القانون جعل الإنتخاب إجبارياً للذكور، وإختيارياً للإناث، وخفض سن الناخب إلى ثمانية عشر سنة، وحدد مقاعد مجلس الأمة

١٥٠ مقعد يخصص منها ما نسبة ٢٥ %من المقاعد لممثلي العمال والفلاحين ، والقانون أعطى رئيس الجمهورية الحق بتعيين عدد من أعضاء مجلس الأمة لايزيد عن خمسة عشر عضو، ولكن لم يطبق القانون فبعد سنة سقط النظام بيد الإنقلابيين البعثيين في ١٧تموز ١٩٦٨، وبدأت الجمهورية الرابعة وأصبح احمد حسن البكر رئيسا للجمهورية من العام ١٩٦٨ حتى العام ١٩٧٩[١٨]، ولم تشهد هذه الفترة هي الأخرى اي عملية انتخابية، ولم يكن فيها أي مؤسسة تشريعية منتخبة، وحصرت الصلاحيات التشريعية بمجلس قيادة الثورة الذي اخذ تلك الصلاحيات إلى جانب الصلاحيات التنفيذية وتكون من قيادات حزب البعث، ولم يشهد العراق اي تعددية حزبية بل بدأت تتبلور على أرض الواقع فكرة الحزب الواحد والتي تحولت فيما بعد إلى الحزب القائد وعوملت المعارضة بكل أشكالها بشكل قمعي وألغيت الحريات السياسية والصحفية، وبوصول صدام حسين إلى السلطة بدأت الجمهورية الخامسة والتي انتهت اي فكرة لها علاقة بالديمقراطية والتنوع السياسي، وحصلت في هذه الفترة انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان واستخدام ارهاب الدولة [١٩]ودخل العراق في عدد من الحروب الداخلية والخارجية وانتهى الأمر بالحصار الذي فرض على العراق وتراجع البلد على كافة الاصعدة، ولكن المفارقة كانت تتمثل بظاهرة الانتخابات الشكلية إذ اقيمت إنتخابات المجلس الوطني عام ١٩٨٠ حسب القانون المرقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠، وكانت الإنتخابات الثانية ١٩٨٤، في حين اقيمت الثالثة ١٩٨٨، اما الرابعة والأخيرة في الجمهورية الخامسة كانت عام ١٩٩٩، لقد كان المجلس الوطني مجلس شكلي أو صوري لايتمتع بأية صلاحيات تشريعية ومعظم الأعضاء من حزب البعث، وجوده لأجل إضفاء الشرعية على النظام في حين كل شيئ بيد مجلس قيادة الثورة، وبالتالي بيد الرئيس، كما صدر قانون المجلس الوطني رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٥ والذي عالج تعويض المقاعد الشاغرة، ونفس الشيئ كان على مستوى الاستفتاءات الصورية التي تقام لتجديد الثقة بالرئيس الذي بات يمهد لتوريث الحكم لولا سقوط النظام عام ٢٠٠٣.

في العهد الجمهوري يصعب الحديث عن امن ديمقراطي او حتى الحديث عن الديمقراطية بمفهومها العام، فلا وجود لأي مفردة تتكون منها الممارسة الديمقراطية على أرض الواقع، فعلا تعددية او تنوع حزبي، ولا حرية تعبير عن الرأي، ولا وجود للانتخابات عدا بعض الحالات الشكلية التي شهدتها الجمهورية الخامسة، يضاف لذلك تراجع الواقع الثقافي وتدهور الوعي السياسي، وعسكرة المجتمع التي بدأت بالحرس القومي وانتهت بقائمة طويلة من التشكيلات والميليشيات والأجهزة الأمنية المعنية بقمع الرأي المختلف، وكان لذه الظروف التي مر بها العراق آثارها على الواقع الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ من

خلال ماتركته من تركة وتشوهات شوهت المنظومة القيمية السياسية وساهمت بتدهور الواقع الثقافي والفكري.

المبحث الثاني :واقع الأمن الديمقراطي بعد عام (٢٠٠٣) في العراق.

بعد سقوط النظام السابق واحتلال العراق كانت اغلب المؤشرات تؤشر لتحول ديمقراطي في بلد عانى من الديكتاتورية وابتعد عن أي ممارسة ديمقراطية خلال اكثر من أربعة عقود، وكما في الاحتلال السابق جائت الديمقراطية بخطوطها العامة مشابهة لديمقراطية البلد المحتل، فكانت الملكية الدستورية المقيدة بالقانون التي فيها الملك يملك ولا يحكم، مع نظام ديمقراطي كان يراد له ان يكون على شاكلة الديمقراطية البريطانية، وهذه المرة أيضا كان من المتوقع ان تكون الخطوط العامة للتحول الديمقراطي مشابهة للخطوط العامة لديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية التي أسقطت النظام السابق واحتلت العراق، مع الاخذ بخصوصية المجتمع العراقي، ولكن الواقع الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعرض لانتكاسات كبيرة وبالرغم من ذلك الا انه الديمقراطية في العراق في صيرورة تصاعدية نحو التطور والتقدم، وبالرغم من التحديات والملاحظات المؤشرة على الواقع الديمقراطي العراقي الا ان العراق تميز على أغلب الدول المجاورة له بوجود تداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية يمكن اعتبارها تعددية مفرطة، وحريات قد يتم وصفها بأنها تقترب من الحريات الفوضوية .

المطلب الأول : واقع الأمن الديمقراطي في العمليات الانتخابية

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ عدة عمليات انتخابية ورغم الملاحظات المؤشرة على اغلب تلك العمليات الانتخابية الا انها وبشكل طبيعي ساهمت بتطوير الواقع الديمقراطي الا ان عدم معالجة تلك الملاحظات قد يجعل العملية السياسية يوماً ما أمام عملية انتخابية قد تساهم بتهديد السلم المجتمعي اوا لمسار الديمقراطي او حتى النظام السياسي، لذلك من المهم وصف واقع الأمن الديمقراطي خلال تلك العمليات الانتخابية والوقوف على اهم العوامل التي هددت الأمن الانتخابي وهددت النظام السياسي بعد ظهور النتائج.

كانت أول العمليات الانتخابية هي انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، التي اقيمت في ظروف سياسية وأمنية معقدة، وكان الهدف منها تشكيل جمعية وطنية منتخبة من الشعب تأخذ على عاتقها الاعداد لدستور دائم ينقل البلاد من حالة الحكومات الانتقالية المؤقتة إلى حالة الحكومات الدستورية الدائمة، وكانت عملية انتخابية ثلاثية تضمنت السلطة التشريعية على المستوى الاتحادي، والسلطة التشريعية في اقليم كردستان، وثماني عشر مجلس محافظة على مستوى المحافظات

العراقية، وتم اعتماد نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي والقائمة المغلقة، وبالرغم من ذلك شارك في العملية الانتخابية اكثر نصف الناخبين[٢٠] ، وكان واضحا تأثر الناخب العراقي بالمؤسسة الدينية فقد كانت أعلى نسب المشاركة في المحافظات ذات الغالبية الشيعية وذلك كون المرجعية الشعية افتت بوجوب المشاركة، في حين كانت اقل نسب المشاركة في المحافظات ذات الغالبية السنية حيث افتت أغلب المرجعيات ورجال الدين السنة بحرمة المشاركة[٢١]، وكان لذلك انعكاسات على الأمن الديمقراطي لما سببه من انقسام بين فئات المجتمع ومقاطعة مكون اجتماعي كبير للعملية الانتخابية على أسس دينية وعقائدية منطلقها وجود الاحتلال وعدم شرعية العمل السياسي وما يبنى على ذلك من قرائات دينية مختلفة ذهب بعضها باتجاه التكفير وذهب البعض الاخر باتجاه الاكتفاء بالمقاطعة فقط.

ولم يتغير الحال من حيث التحديات والظروف السياسية المعقدة خلال العملية الانتخابية الثانية وهي انتخابات مجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الأول عام ٢٠٠٥، والتي تعد من اهم العمليات الانتخابية بعد عام ٢٠٠٣ حيث كانت أول عملية انتخابية بعد الاستفتاء وإقرار دستور ٢٠٠٥، وامتازت بالمشاركة الواسعة في كل ارجاء البلاد حيث شاركت أغلب الشرائح والمكونات العراقية فيها، إذ شارك فيها (١٢٣٩٦٦٣١) ناخب في(٦٢٣٠) مركز انتخابي تقريبا ضمن(٣١٣٤٨) محطة اقتراع، و(٢٩٥٣٧٧) ناخب في خمسة عشر دولة على مستوى أصوات الخارج، و(٢٠٣٨٥٧٦) ناخب من خلال التصويت الخاص بالجيش والقوات الأمنية المعنية بحماية العملية الانتخابية، ويضاف لذلك المحتجزين ونزلاء المستشفيات، ومثلت هذه المشاركة قرابة ٨٠ %من الناخبين وسط ارتفاع كبير في إعداد المشاركين قياسا بانتخابات الجمعية الوطنية والاستفتاء على الدستور، ومشاركة كبيرة لناخبي المحافظات السنية أيضا عكس الانتخابات السابقة[٢٢]، ولكن بالرغم من ذلك فقد شهدت هذه الانتخابات بداية الشحن الطائفي اذا كان الأداء بالصوت فيها ضمن مساحة القومية والطائفة وهو كان بداية ظهور تهديد جديد للامن الانتخابي حيث تتحول العمليات الانتخابية في ظل ذلك إلى سبب في انقسام المجتمع بدلا من ان تصبح سببا في ترسيخ الوحدة الوطنية[٢٣]، و قد اعتمدت أغلب القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية على تلك الرؤى والتصورات في التنافس السياسي وبناء التحالفات بدلا من اعتمادها على البرامج وبناء الكتل والتحالفات والائتلافات وفق تلك الأسس بحد ذاته يوجد أرضية خصبة لاختلال الأمن الديمقراطي، فحين تكون المنافسة مبنية على اساس البرامج فهي تخاطب عقول الناخبين، اما اذا كانت مبنية وفق الرؤى الاجتماعية والقومية والطائفية فهي تخاطب عواطف الناخبين ومن الطبيعي حين تعتمد الكتل نظام

مخاطبة العواطف بالامكان استثمار ذلك فيما بعد من قبل البعض بتحريك هذه العواطف اتجاه رفض الاخر وعدم الإيمان بمبادئ الديمقراطية والحريات وبالتالي تخوين وتكفير المختلف سياسياً.

وكانت انتخابات مجالس المحافظات في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ اول انتخابات محلية يشهدها العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١ فالسلطة التنفيذية في المحافظات كانت محصورة بالتنفيذي الأول في المحافظة او اللواء وسواء كان متصرف او محافظ، وقبل عام ٢٠٠٣ في أغلب الحالات كان المحافظ من محافظة أخرى وعضو في الحزب الحاكم مما يؤدي إلى سلب ارادة أبناء المحافظة في الجانب التشريعي والتنفيذي[٢٤]، ورغم ذلك لم يتم اليائها اهتمام يتناسب مع خصصويتها كانتخابات تأسس لمرحلة جديدة في الادارات المحلية بسبب تزامنها مع انتخابات مجلس النواب واقليم كردستان كما بيننا وكان لها ما لانتخابات مجلس النواب وعليها ما عليها، إذ ان محافظات المكون السني اخذ على مخرجات هذه العملية الانتخابية عدم وجود تمثيل حقيقي لابناء تلك المحافظات بسبب المقاطعة، مما ولد حالة عدم رضا شعبي في تلك المحافظات عن نتائج هذه الانتخابات وما لذلك من تأثير على الأمن الديمقراطي في ظل عملية سياسية بدأت ملامحها تبنى على أسس عاطفية كما اسلفنا بالذكر، إذ كان القاسم الانتخابي لمجلس محافظة الانبار على سبيل المثال قرابة (٩٢) صوت فقط[٢٥]، وهذا الامر ساهم في ترسيخ تشوهات التمثيل التي ساهمت في الأحداث التي شهدها العراق خلال فترات لاحقة وادت إلى الاخلال بالأمن الانتخابي.

اما انتخابات مجالس المحافظات في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩ فقد شهدت عدة انتقاسامات بين الكتل السياسية منها ما كان ينطلق من منطلقات سياسية ومنها كان ينطلق من منطلقات اجتماعية ومنها ما كان ينطلق من منطلقات انتخابية، فالاحداث التي شهدها العراق خلال فترة العنف الطائفي في الفترة بين الانتخابات الأولى والثانية لمجالس المحافظات تركت آثارها في الواقع السياسي وهددت البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، علاقة الدولة والحكومة وأجهزتها الأمنية مع بعض الجماعات السياسية ذات الأجنحة المسلحة أيضا كانت كانت لها آثارها على علاقة تلك الجماعات مع الدولة والعملية الديمقراطية.

أيضا شهدت تلك الانتخابات انقسامات حادة حول القانون الانتخابي والاراء حول تعديله على مستوى موضوع الدوائر الانتخابية وشكل القوائم والخلاف الاستثنائي حول محافظة كركوك حين اعتقد العرب والتركمان في المحافظة أنها شهدت تغييرات ديمغرافية من خلال جلب اعداد كبيرة من الكرد واسكانهم في المحافظة بواسطة القوى السياسية الكردية، وقد حسمت هذه الجزأية من خلال الأمم المتحدة

التي اقترحت تأجيل الانتخابات في كركوك واجرائها في باقي المحافظات، ابقاء مجلس المحافظة السابق لحين اكمال اجرائات التحقق من التغييرات الديمغرافية[٢٦] وقبيل انتخابات ٧ آذار ٢٠١٠ شهدت الساحة السياسية انقسامات عميقة حول قانون الانتخابات، حيث حسم الامر باتجاه التعديل بعد مخاض عسير وقد كان القول الفصل للمرجعية الدينية في النجف الاشرف التي دعت الى القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة وحسم الامر بهذا الاتجاه وانتهى الانقسام في هذه الجزأية بفضل المرجعية العليا[٢٧]، فكان الاتفاق على تعديل قانون الانتخابات بإصدار قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥)[٢٨]، وبعد إجراء الانتخابات واعلان النتائج سارعت الكيانات السياسية للاعتراض على النتائج وتقديم الطعون وفي مقدمة تلك الكيانات أئتلاف دولة القانون وطالبت كيانات سياسية أخرى بإعادة العد والفرز يدوياً، وطالب الكرد بإعادة العد والفرز في محافظات مختلطة[٢٩]، وما سبق تلك الانتخابات وما جاء بعدها من انقسامات وتصعيد وتسقيط وحديث عن إقصاء وتهميش واستغلال لعواطف الناخبين ومحاولات نقل الاعتراض على النتائج إلى الساحة الشعبية[٣٠]، كل تلك الأمور ادت إلى تهديد الامن الديمقراطي وكانت مؤشرات لتطورات خطيرة شهدها العراق فيما بعد وكادت ان تفتك بالنظام السياسي والحياة الديمقراطية، وما انتجته الانتخابات من جدل حول الكتلة الأكبر وآلية معالجة هذا الجدل هي الأخرى ساهمت بمفاقمة الاشكاليات، واسست لتهديدات مستقبلية أكبر للأمن الديمقراطي .

وفي ظروف أمنية وسياسية عصيبة كانت انتخابات ٢٠١٤ التي اقيمت في ٣٠ أبريل، حيث كانت المواجهات على اشدها بين الحكومة والتنظيمات الارهابية، وبالرغم من ذلك فقد تجاوزت نسبة المشاركة في الانتخابات عتبة ٦٠%وفي تلك الظروف كان لغة التخوين هي السائدة على المستوى السياسي، وفي ظل سقوط ما يقدر بثلث الأراضي العراقية بقبضة تنظيمات داعش الإرهابية واستياء الناخبين في المناطق ذات الاغلبية السنية من ممثليهم في العملية السياسية واعتقادهم ان لهم دور في ايصالهم لما وصلوا إليه كانت هنالك شبه مقاطعة في هذه المناطق وهذا الامر يعود بنا إلى ما حدث في انتخابات الجمعية الوطنية، مع اختلاف الأسباب، ورافق هذه العملية الانتخابية ارتفاع حاد في التسقيط السياسي بين القوى السياسية وشد طائفي وصراع بين الإقليم وبغداد وبين القوى الكردية في الإقليم وخصوصا بعد ظهور حركة التغيير، وتصاعدت وتيرة الأحداث مع الانقسام الذي حصل أثناء تشكيل الحكومة، والخلاف بين القوى السياسية وخصوصا الشيعية حول شخصية رئيس الوزراء ووجود مخاوف من استثمار الرئيس الحالي لموقعه وضرب القوى المنافسة وافشال عملية تشكيل الحكومة، ولكن سارت الأمور ضمن مسارها الديمقراطي وكلف الدكتور العبادي بتشكيل الحكومة[٣١]

وقد تأخرت انتخابات ٢٠١٨ ستة أشهر بسبب الحرب مع تنظيمات داعش الارهابية واقيمت في ١٢ أيار للعام نفسه، وتميزت بأنها اول انتخابات تعقد في ظل قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥[٣٢]، وقد تراجعت نسبة المشاركة إلى ٤٤ %وكان عدد المشاركين (٩٩٥٢٢٦٤) وقد شارك في التصويت الخاص (٧٠٣٩٦) فكان مجموع المشاركين (١٠٨٤٠٩٨٩) من أصل (٢٤٣٥٢٢٥٣)[٣٣]، وكان من الواضح تأثير عمليات تحرير الأراضي العراقية والمواجهات مع تنظيم داعش على العملية الانتخابية حيث كانت اسماء بعض التحالفات الكبيرة ترتكز على فكرة التحرير فكان تحالف الفتح وتحالف النصر وقائمة طويلة من الفعاليات التي ساهمت بعمليات التحرير وانتظمت في قوائم وتحالفات، وفي ظل انشار السلاح وتعاظم دور الأجنحة العسكرية للقوى السياسية بات الأمن الديمقراطي في وضع اسوء من ذي قبل، فقد يؤدي اي خلاف سياسي إلى مواجهات بين الأجنحة العسكرية للقوى المتخالفة.

ولكن وفي نفس الوقت شهدت مرحلة ما بعد الانتخابات اول محاولة جدية لتنظيم الواقع الديمقراطي من خلال طرح فكرة الثنائية التحالفية ووجود حزب يحكم وحزب يعارض فكان تحالف الإصلاح والأعمار من جهة وتحالف البناء من جهة أخرى، وكانت هذه الخطوة تعد خطوة متقدمة في طريق تطوير الممارسة الديمقراطية، ولكن لم يكتب لها النجاح لحصول اتفاق بين قوى داخل التحالفين انتجت حكومة السيد عادل عبد المهدي، ومع تفاقم الأحداث بدأت احتجاجات تشرين، ولو اعتبرنا ان التظاهر حالة صحية في الانظمة الديمقراطية الا ان بعض السلوكيات التي رافقت الاحتجاجات كانت لا تتناسب مع الواقع الديمقراطي الذي يفترض ان احد اسباب خروجها تطويره، فقد رافق التظاهرات تعطيل لمؤسسات الدولة وبالمقابل تعرضت التظاهرات لعنف مفرط وتصاعدت الأحداث لحين حدوث مجزة الناصرية التي ادت إلى استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، ودخلت البلاد في دوامة جديدة وبدأت تظهر دعوات في اوساط مدنية إلى الانقلاب والنظر الى الجيش كمخلص وهي دعوات تتنافى مع مبادئ الأمن الديمقراطي، وبعد تكليف مدير جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة بدأت رحلة الاعداد للانتخابات المبكرة[٣٤]، التي اقيمت في ١٠ تشرين الأول عام ٢٠٢١، وبعد ظهور نتائج الانتخابات الغير متوقعة التي شهدت تدني في نسبة المشاركة التي لم تتجاوز عملياً ٣٠ %بدأت جدلية الحديث عن تزوير الانتخابات وما ميز الحديث عن التزوير في هذه العملية الانتخابية عن سابقاتها الادلة والبيانات التي ارفقت بالطعون وأعلن عنها في مؤتمرات صحفية وبين قوى سياسية تعتقد أن التزوير جاء بإرادة خارجية لتمكين طرف منها، وطرف يرى ان ارادة خارجية تريد منعه من أخذ فرصته ومع وجود الأجنحة المسلحة لدى عدد من القوى السياسية تعرض واقع الأمن الديمقراطي لأخطر منعطف

اذا ان اغلب الصراعات السابعة كانت تنطلق من منطلقات طائفية او سياسية ولكن الصراع هذه المرة انطلق من منطلقات انتخابية وبات الحديث عن اقتتال شيعي شيعي هو الحديث السائد لحين تحقق ذلك في أحداث الخضراء الدامية التي لو استمرت لكانت اخطر تحدي واجه الأمن الديمقراطي في عراق ما بعد ٢٠٠٣، كون اصل التحدي انطلق من الانتخابات التي تعد منطلق العملية الديمقراطية وبالتالي رفض السياقات الديمقراطية بإستخدام الجمهور والسلاح يعد عملية هدم للنظام الديمقراطي.

المطلب الثاني : معوقات ومقومات الأمن الديمقراطي

اولا :معوقات الأمن الديمقراطي

يواجه الأمن الديمقراطي عدد من التحديات التي تجعل تطبيقات هذا المفهوم ليست بالأمر السهل ومن اهم تلك التحديات:

١. التركة التي خلفها النظام السابق حيث انتقل العراق بعد العام ٢٠٠٣ من حالة الديكتاتورية المطلقة إلى حالة الديمقراطية المطلقة التي يصفها البعض بالفوضوية، يضاف لذلك ممارسات النظام القمعية دفعت القوى السياسية المعارضة إلى المواجهة المسلحة مع النظام مما مهد لظاهرة الأجنحة السياسية المسلحة التي سيكون لها تأثير في مراحل العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ .

من جهة أخرى سياسات النظام الديكتاتورية ساهمت بتراجع الوعي السياسي ويضاف لذلك الحصار الذي مر به العراق وما سبقه من حروب داخلية وخارجية وعسكرة المجتمع جعلت من المجتمع العراقي مجتمع حروب غير قادر على الاندماج المباشر مع أي تحول ديمقراطي.

٢. تأسيس النظام الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ في ظل وجود احتلال وما رافق وجوده من دعوات وفتاوى لمواجته مما ساهم أيضا بعسكرة مساحات كبيرة من المجتمع .[٣٥]

٣. تخوف عدد من دول الجوار من نجاح التجربة الديمقراطية في العراق وبالتالي وبالخصوص الدول التي لا يوجد فيها ممارسات ديمقراطية ولا تؤمن انظمتها بالتداول السلمي للسلطة، وبالتالي فإن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق قد يؤدي إلى انتقالها لها اما من خلال ثورة او تدخل خارجي، الأمر الذي دفع عدد من تلك الدول وانطلاقا من حماية امنها القومي للعب دور سلبي في العراق بهدف افشال التجربة الديمقراطية .[٣٦]

٤. عدم ايمان جزء كبير من النخبة السياسية بالقيم الديمقراطية، ومن الادلة على ذلك عدم تطبيق الديمقراطية داخل الاحزاب والقوى التي تتصدى تلك النخب لادارتها، وبالتالي فهي تعتبر الديمقراطية

مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة وفي حال عدم جدوى تلك الوسيلة في الوصول فانها تذهب لتجاوزها وبالتالي تهديد الامن الديمقراطي[٣٧].

٥. عدم ايمان او فهم نسبة من قادة ومنتسبي منظومة الأمن والدفاع لفلسفة النظام الجديد كنظام ديمقراطي، ولعل تركة النظام السابق من جهة، والانشغال بمواجهة الإرهاب من جهة أخرى كانا أحد اسباب ذلك .[٣٨]

٦. عدم العمل بقانون الاحزاب وضعف آليات تنظيم الحياة الحزبية وخصوصا فيما يخص حسم جدليتي تمويل الاحزاب والأجنحة المسلحة، وبالتالي ادت ثنائية المال والسلاح إلى ارباك المشهد الديمقراطي في أغلب المنعطفات .

٧. تسيد القيم القبلية والعشائرية للمجتمع العراقي وبالتالي تقدم هذه القيم على القيم والتقاليد السياسية وتكون الأولوية لها[٣٩]

٨. طبيعة البناء السياسي المبني على أسس مكوناتية وطائفية وقومية واثنية وبالتالي تبنى الزعامات وفق القدسية والرمزية التي توفرها هذه الأسس، وعدم امكانية الانتقاد فإن انتقادها يعني انتقاد للمكون او انتقاد للطائفة او انتقاد للقومية او تهجم على اقلية، مما يربك الممارسة الديمقراطيةالمبنية على اساس النقد.

٩. تعاظم ظاهرة المستقلين على مستوى الوزراء ووصولا إلى موقع رئيس الوزراء في حكومة السيد مصطفى الكاظمي، ولعل في هذه الممارسة تهديد للحياة الديمقراطية فمن غير الطبيعي ان تدخل أحزاب للعملية الانتخابية وتفوز ومن ثم تسلم السلطة إلى مستقلين لا توجد كتلة او حزب يتحمل مسؤولية فشلهم.

١٠. تفشي البطالة التي تعد أحد اهم معوقات الأمن الديمقراطي، فمن لا يمتلك قوت يومه ينظر إلى الديمقراطية كممارسة ترفية، ومن جهة أخرى يسهل استغلاله من قبل من يريد تهديد الامن الديمقراطي.

١١. تنامي تحديات الأمن السيبراني وما أدى إليه هذا التحدي من انعكاسات سلبية على الواقع الديمقراطي من خلال إشاعة ثقافة الكراهية بسبب التسريبات والتسقيط الذي يتنافى مع القيم الديمقراطية بصورة خاصة والقيم الاجتماعية للمجتمع بصورة عامة، وكاد ان يخل بالأمن الديمقراطي في عدد من المناسبات.

ثانيا :مقومات الأمن الديمقراطي

١. وجود جيل جديد متصالح مع القيم الديمقراطية ومتجرد من عقد الماضي القريب والبعيد، حيث لم يعاصر هذا الجيل ديكتاتورية النظام السابق، ولم يعي أحداث العنف الطائفي ولم يفهم شعارات التهميش والاقصاء، وإنما يشاهد البلدان المحيطة بالعراق من خلال السفر او من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ويقارن.

٢. تطور الأداء السياسي لعدد من القوى السياسية وتوجهها نحو الحالة الوطنية وكذلك تطور البنى التنظيمية لتلك الاحزاب وتطور الواقع الديمقراطي داخل اوضاعها الحزبية.

٣. توجه عدد كبير من القوى السياسية نحو رفع شعار ثنائية الاغلبية والمعارضة، والتحرك نحو خطوات عملية اسست لثنائيات تحالفية، كتجربة تحالفي الإصلاح والأعمار وتحالف البناء، ومؤخرا كانت تجربة الإطار التنسيقي وتحالف إنقاذ وطن، ورغم عدم نجاح هذه التجارب الا انها كانت قد ساهمت بترسيخ المبدأ، ويعود سبب عدم نجاحها بالدرجة الأولى إلى تشكل هذه التحالفات بعيد العمليات الانتخابية لا قبلها وبالتالي دخولها كتحالف في العملية الانتخابية.

٤. توجه الحكومات نحو البرامج القابلة للقياس وخصوصا الحكومة الأخيرة اي حكومة السيد محمد شياع السوداني التي لا زال ادائها ضمن أطر البرامج العملية القابلة للقياس بعيدا عن الشعارات والخطابات السياسية، ولعل هذا التوجه الحكومي يتناسب مع التوجه العام فالجمهور يريد خدمات وقضايا ملموسة ولا يريد شعارات وقضايا معنوية غير ملموسة.

٥. تراجع ظاهرة الوزراء المستقلين في حكومة السيد السوداني وعودة القوى السياسية إلى تحمل المسؤولية في الكابينة الوزارية.

٦. تراجع الشعارات القومية والطائفية والأفكار الايديولوجية مقابل بروز الشعارات والطروحات العملية التي تتعلق بادارة الدولة وتطوير مؤسساتها وهو تقدم عملي نحو البرمجة السياسية مقابل تراجع الادلجة السياسية، ففي السابق كانت ترفع شعارات حكومة الوحدة الوطنية والحكومة التوافقية وغيرها من الشعارات الايدلوجية اما اليوم فنرى شعارات حكومة الخدمة الوطنية على سبيل المثال.[٤٠]

٧. ايمان قوى سياسية بالسياقات الديمقراطية لم تكن في مراحل سابقة مؤمنة باصل المشاركة في العملية السياسية ودخول بعضها بقوائم انتخابية في الانتخابات الأخيرة، وهي على صنفين صنف يمثل قوى احتجاج كانت ترفع شعارات ضد النظام يصل بعضها إلى إسقاط النظام، وصنف اخر

يمثل فصائل مسلحة لم تكن تؤمن في اصل الديمقراطية، مجرد دخول هذه القوى إلى العملية الانتخابية يعني إيمانها بقواعد اللعبة.

٨. ظهور جيل سياسي جديد يؤمن بالبراغماتية السياسية بدلا من الاصولية التي كانت تؤمن بها غالبية الجيل السابق.

٩. وضع خطط وبرامج ضمن المناهج الحكومية لمواجهة الفقر والبطالة اللذان يعدان أحد اهم معوقات الأمن الديمقراطي .[٤١]

المطلب الثالث: أثر الأمن الديمقراطي في استقرار النظام وبناء الدولة

يعد الأمن الديمقراطي الضمانة الأهم لاستقرار النظام السياسي الديمقراطي واستقرار النظام هو الفرصة الامثل لبناء الدولة، فترسيخ مبادئ التداول السلمي للسلطة وانسيابية التسليم والاستلام واحترام القواعد الديمقراطية وما تنطلق منه من قوانين ومواد دستورية يساهم باستقرار النظام وتوفير أرضية مناسبة لتطور العلاقات التفاعلية ضمن مؤسساته.

يساهم الأمن الديمقراطي في إدارة الطموحات وإدارة المصالح وإدارة التنوع، فالطموحات السياسية تكون أمام منفذ واحد لكي تتحق وهو الصندوق الانتخابي، مما يجعل الطموحات مقيدة بقيود يفرضها الأمن الديمقراطي، والمصالح السياسية تكون هي الأخرى ضمن سياقات العملية الديمقراطية مما يؤدي إلى عدم تعارضها مع مصلحة النظام العام، أيضا يعد الأمن الديمقراطي أحد ضمانات إدارة التنوع، من خلال حماية التنوع سواء كان تنوع سياسي وتنوع اجتماعي او تنوع ثقافي.

الأمن الديمقراطي يساهم في تحقيق الأمن القومي وغلق أبواب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية [٤٢]اذ تلجأ الأطراف السياسية إلى المؤسسات الدستورية لحماية حقوقها السياسية بدلا من اللجوء إلى الشارع او اللجوء إلى الأجنبي، وهذا يحدث حين تعزز الثقة بالمؤسسات الدستورية الضامنة للديمقراطية.

الاستقرار السياسي على اساس ديمقراطي يوفر الأرضية المناسبة لتطوير القطاعات الاقتصادية والاستثمارية بشقيها الوطني والدولي بما يساهم في استقرار النظام وبناء الدولة ولا يحدث ذلك الا من خلال الأمن الديمقراطي الذي يساهم بتفعيل حركة رأس المال الذي يوصف بإنه جبان ولا ينسجم مع عدم الاستقرار وبالتالي يساهم ذلك في القضاء على البطالة التي تعد أحد اهم معوقات بناء الدولة واستقرار نظامها السياسي.

يساهم الأمن الديمقراطي برفع نسب المشاركة في الانتخابات من خلال تعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، فالامن الديمقراطي يحد من سياسات التأثير على ارادة الناخب التي تكون تارة بالدعاية العاطفية التي تهدف إلى الاستثمار في مساحة اللا وعي لدى الناخب، وتارة بالتهديد والوعيد والتلويح بالقوة والسلاح وفي هذا الجانب تظهر أهمية الأمن الانتخابي كأحد ضمانات الأمن الديمقراطي، وبالتالي أحد وسائل تعزيز شرعية النظام السياسي من خلال رفع مستويات المشاركة الانتخابية والسياسية.

يساهم في دفع الحكومات إلى التركيز على تنفيذ برامجها الحكومية من خلال الحد من اعتماد الحكومات على الحالة الشعاراتية ويعزز اعتمادها على شرعية الإنجاز في اقناع الجمهور[٤٣]، ويرسخ البرمجة السياسية بدلا من الادلجة التي قد تبني السلطة ولكن لا تبني الدولة وفق الاسس والمرتكزات الرصينة .

الخاتمة :

يتبين مما سبق أن مفهوم الأمن الديمقراطي هو مفهوم ينسجم مع تطور الديمقراطية كمبدأ لإدارة الدولة و ممارسة السلطة و يعد هذا المفهوم حاجة ماسة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، و ذلك بوجود نظام ديمقراطي ناشئ تعترضة العديد من التحديات السياسية و الاجتماعية مهددةً النظام لذلك لا بد من ترسيخ قيم الديمقراطية لضمان استقرار النظام و تطوره ضمن الصيرورة الطبيعية لتطور الانظمة بعد التحولات الديمقراطية التي تشهدها الدول.

وشابت التحول الديمقراطي الذي شهده العراق عدد من الاشكاليات و التحديات و كاد بعضها ان يؤدي إلى فشل عملية التحول و بعضها الاخر حول الديمقراطية إلى ديمقراطية يمكن وصفها بالديمقراطية الفوضوية والبعض الاخر أوجد محددات تحول دون الممارسة الديمقراطية بشكلها الصحيح و يقدم البحث عددا من الحلول لحماية الديمقراطية العراقية الناشئة و ترصين ممارستها.

بعد البحث والدراسة يمكن ايراد الاستنتاجات التالية:

— شهد العهد الملكي العراقي ممارسات انتخابية وحياة ديمقراطية قد تكون في بعض مراحلها دون الطموح الا انها شكلت نموذج متقدم في ذلك الوقت قياساً بالدول القرينة بالعراق والتي مرت بنفس الظروف التي مر بها العراق.

— تأثرت الديمقراطية العراقية الناشئة في العهد الملكي بالوجود والدور البريطاني، وقبل ذلك كان لتأثيرات التركة التي تركتها الدولة العثمانية أيضا أثر في الحياة الديمقراطية ومستوى الوعي السياسي.

— بعد التغيير وانتهاء العهد الملكي شهد الواقع الديمقراطي العراقي انتكاسة كبيرة لتنافي الديمقراطية مع ادبيات العسكر اللذين استحوذوا على السلطة.

— لم تعر الجمهوريات الخمسة قبل عام ٢٠٠٣ اي اهتمام بالممارسة الديمقراطية، رغم إقامة عمليات انتخابية صورية لاضفاء الشرعية الشكلية على النظام في الجمهورية الخامسة.

— لا يمكن الحديث عن الأمن الديمقراطي في الفترة الممتدة من بداية العهد الجمهوري وحتى العام ٢٠٠٣ كون الانظمة لم تكن أنظمة ديمقراطية إذ كانت أنظمة عسكرية اولغارشية ومن ثم تحولت إلى نظام الحزب الواحد ومن ثم اسقر الحال بالنظام كنظام ديكتاتوري شمولي لا يؤمن بالحريات والاختلاف والتنوع السياسي.

— بعد التغير الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣ بدأت مرحلة التحول الديمقراطي وقد شهد العراق عدة عمليات انتخابية سواء كانت اتحادية او محلية او على مستوى الإقليم.

— تميزت تلك العمليات الانتخابية بوجود تحديات هددت الأمن الانتخابي واربكت الأمن الديمقراطي.

— تعرض الأمن الديمقراطي في العراق لعدد من التحديات والمعوقات.

— بالرغم من وجود تلك التحديات والمعوقات كانت هنالك فرص ومقومات لتعزيز الأمن الديمقراطي .

— تعد العلاقة بين الأمن الديمقراطي والاستقرار السياسي وبناء الدولة علاقة طردية.

يسعى البحث إلى تحديد مفهوم الامن الديمقراطي وبيان امكانية تطبيقه في العراق واثر تطبيقه على الاستقرار السياسي وبناء الدولة وتقييم التجارب الديمقراطية التي مر بها العراق سواء في العهد الملكي او بعد عام ٢٠٠٣ لمعرفة ما لها وما عليها وسبل الاستفادة من تلك التجارب لتطوير الممارسة الديمقراطية بالشكل الذي يسهم بتحديث النظام وإعادة هندسته بالشكل الأفضل والامثل.

التوصيات:

- إيجاد أقسام ومعاهد وأكاديميات معينة بالتثقيف الديمقراطي ضمن المؤسسات العسكرية والأمنية تساهم في بناء عقيدة ديمقراطية تنسجم مع النظام السياسي لدى الملاكات العسكرية والأمنية وتساهم في تطوير الثقافة الديمقراطية في منظومة الأمن والدفاع وترسيخ مهمة حماية وامن الديمقراطية وما تتضمنه من عمليات وممارسات لدى تلك المنظومة.

- تعزيز الوعي الديمقراطي الشعبي وترسيخ الاعراف الديمقراطية لدى فئات الشعب المختلفة من خلال برامج التبادل الثقافي مع البلدان التي تمتلك تجارب ديمقراطية راسخة، وكذلك اعتماد مفردات الديمقراطية ضمن الخطاب الحكومي في كافة المستويات الحكومية على مستوى الإعلام والبرامج الحكومية والسلوكيات.
- تجريم السلوكيات والخطاب السياسي المنافي لمبادئ الديمقراطية، وسن قوانين تضمن ذلك وإيجاد قاعدة وعي ديمقراطي تساهم بتعزيز القيم الديمقراطية وتسهل نفاذ تلك القوانين.
- اعتماد القوى السياسية على البرمجة السياسية بدلا عن الادلجة، اي اعتماد البرامج بدلا من الايدلوجيات والعواطف.
- تفعيل قانون الاحزاب وإجراء تعديلات ضامنة لألتزام الاحزاب السياسية بموادة.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في دعم الديمقراطية.
- توسيع قاعدة الطبقة الطبقة الوسطى وتفعيل دور النقابات في ذلك.
- تأسيس جهاز معني بحماية الديمقراطية وبالامكان يكون بعنوان جهاز الامن الديمقراطي يعمل عدم التجاوز على المرافق والملاكات البشرية التابعة للاحزاب سواء كان التجاوز معنويا اومادينا، ويحد من السلوكيات التي تهدد الأمن الديمقراطي سواء كانت سلوكيات سياسية او اعلامية، ويضمن عدم التأثير على ارادة الناخب، ويراقب الخطاب السياسي للقوى السياسية ويعالج الخطابات التي تتنافى مع قيم الديمقراطية، وتهدد السلم الاجتماعي واستقرار النظام وتؤثر سلبا على الممارسة الديمقراطية .
- تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وما تتضمنه من جبر ضرر وادماج الفئات المختلفة في الحياة السياسية والعملية الديمقراطية.

- إدارة التنوع بالشكل الذي يساهم في جعل التنوع العراقي نقطة قوة يرتكز عليها النظام الديمقراطي وتفعيل مفهوم الأمة العراقية الجامعة لجل مكونات البلد على مستوى الخطاب السياسي والخطاب الحكومي.
- تعزيز الثقة بالجهات المشرفة على العمليات الانتخابية.

- إيجاد ضوابط وقوانين وتشريعات تقنن الحياة الحزبية ومنها وضع عتبة انتخابية للدخول إلى البرلمان على مستوى الكتل السياسية فأكبر كيان سياسي عراقي من حيث عدد الأصوات لم يصل إلى العتبة المعتمدة في تركيا للدخول إلى البرلمان.
- إنهاء جدلية الانتخابات المبكرة والحكومات المؤقتة وإعطاء قدسية للموعد الدستوري للانتخابات، وبمجرد إغلاق هذا الباب ستحقق السلطتين التشريعية والتنفيذية استقرار نسبي يرفع مستويات ادائها ويجنبها الابتزاز السياسي والاعلامي.
- تعزيز ثقافة الحوار الواقعي والجدي بين الفرقاء على مستوى السياسة والمجتمع، وإيجاد مؤسسات رصينة واحترافية لإدارة الحوار الوطني.
- دعم فكرة المعارضة البرلمانية من خلال إيجاد الضمانات والأرضية المناسبة لها.
- تطوير برامج مكافحة الفقر والبطالة واعتماد سياسات عملية في تنفيذ تلك البرامج.
- رسم سياسات حكومية لتعزيز الامن السيبراني من خلال مؤسسات الدولة المعنية بالأمن السيبراني والحد من استغلال الأمن السيبراني من قبل قوى وشخصيات سياسية وما يسببه هذا الاستغلال من ارباك للامن الديمقراطي خصوصا حين يتزامن مع الحملات الانتخابية.
- تفعيل الرقابة الرسمية والشعبية على الحملات الانتخابية ومكافحة الحملات الانتخابية التي تعتمد على آليات نشر ثقافة الكراهية.

المصادر:

١. يقصد بالولايات الثلاثة ولاية الموصل و بغداد و البصرة وهي الولايات العثمانية سابقا التي تكونت منها الدولة العراقية.

٢. جعفر عبد الرزاق، الدستور و البرلمان في الفكر السياسي الشيعي، دار روابي، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٥

٣. د. عوف عبد الرحمن، التحديات المستقبلية لصانعيه السياسات العامة في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ٢٥٢.

٤. تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٢٠، ص٢٢-٢٣

٥. جوزيف شومبتير، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج أسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص٥١٣-٥١٤
٦. د .ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٦٥
٧. د .عبد الغفور كريم علي، الأمن و الديمقراطية الاولوية و الترابط، جريدة الجريدة، السنة الثانية، العدد ١٥٨، ٢٢ كانون الثاني، ٢٠٠٤، ص٣
٨. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٧٣
٩. د .فيصل شنطاوي، محاضرات في الديمقراطية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٣
١٠. د .علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل، دار الكتب العراقية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥٣
١١. حسن العلوي، الشيعة و الدولة القومية في العراق، منشوراتCEDI ، فرنسا، ١٩٨٩، ص١٨٧
١٢. نزار توفيق حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مكتبة الكندي، بغداد، ١٩٨٤، ص٥٤
١٣. فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، سلسلة الكتب الحديثة، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٢-٣٣
١٤. د .نديم عيسى الجابري، فكرة الجمهورية في العراق، مؤسسة الفضيلة للدراسات و النشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٦٧
١٥. رشح الزعيم عبد الكريم قاسم الفريق محمد نجيب الربيعي لرئاسة المجلس، و رشح العقيد الركن خالد النقشبندي من قبل عبد السلام عارف و كان ممثلا للمكون الكردي، في حين رشح الشيخ مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال ممثلا عن المكون الشيعي .المصدر :د .ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٢٣٠-٢٣١
١٦. د .حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص٥١
١٧. حامد الجبوري، عصر البكر وصدام ..مذكرات حامد الجبوري، منشورات الجزيرة، قطر، بلا تاريخ، ص٢٨٢
١٨. د .صالح ياسر و اخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٢، ص٧٨-٧٩
١٩. د .محمد المساري، النظام الانتخابي و بناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٠٠٥

٢٠. د .أنور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية ..نحو انتخابات ثانية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد الثاني، شباط، ٢٠٠٩، ص١٢٥
٢١. د .أنور سعيد الحيدري و اخرون، النظم الانتخابية في العراق قرائة نقدية، الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠ الواقع و التحديات، المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، خلال ٢ -٣ نيسان ٢٠١١، مطبعة الوقف الحديثة، اربيل، ٢٠١٢، ص٢٧٧
٢٢. عمار صالح البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٨ دراسة تقويمية، انكي للنشر و التوزيع، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢٦٤
٢٣. عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١١٩
٢٤. جريدة الصباح، العدد (١٩٢١)، ٢٨ اذار، ٢٠١٠
٢٥. جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٨٣)، ١٢ تشرين الأول، ٢٠١٥
٢٦. د .محمد حسام الحسيني، الهندسة السياسية و مأسسة الدولة و بناء الأمة العراقية، دار انكي للنشر و التوزيع، بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٥٥
٢٧. د .فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، العارف للمطبوعات، ٢٠١٣، بيروت، ص٢١٠
٢٨. احمد يوسف احمد، ظاهرة التدخل الخارجي في النظم السياسية العربية، مجلة المختار، المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد (١٥)، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص٤٣-٤٤
٢٩. حامد سالم الزيادي، تأثير السياسة و علمي النفس و الاجتماع على القوات المسلحة، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٧، ص١٢٠
٣٠. د .حسن لطيف الزبيدي و اخرون، العراق و البحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث و الدراسات، النجف الاشرف، ٢٠٠٨، ص٥٣٢-٥٣٣ .
٣١. د .محمد حسام الحسيني، الهندسة السياسية و مأسسة الدولة و بناء الأمة العراقية، دار انكي، بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٥٧.
٣٢. المنهاج الوزاري لرئيس الوزراء المكلف محمد شياع السوداني، تشرين الأول، ٢٠٢٢، ص٢
٣٣. د .علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٩، ص٤٧٦
٣٤. د .منتصر حسين جواد، البرامج الانتخابية واثرها في اداء النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، دار انكي، بغداد، ٢٠٢١، ص٢٤٥

الهوامش

(١) يقصد بالولايات الثلاثة ولاية الموصل و بغداد و البصرة وهي الولايات العثمانية سابقا التي تكونت منها الدولة العراقية.

(٢) جعفر عبد الرزاق، الدستور و البرلمان في الفكر السياسي الشيعي، دار روابي، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٥

(٣) د. عوف عبد الرحمن، التحديات المستقبلية لصانعيه السياسات العامة في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ٢٥٢.

(٤) تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٢٠، ص٢٢-٢٣

(٥) جوزيف شومبتير، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج أسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص٥١٣-٥١٤

(٦) د .ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٦٥

(٧) د .عبد الغفور كريم علي، الأمن و الديمقراطية الاولوية و الترابط، جريدة الجريدة، السنة الثانية، العدد ١٥٨، ٢٢ كانون الثاني، ٢٠٠٤، ص٣

(٨) .حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٧٣

(٩) د .فيصل شنطاوي، محاضرات في الديمقراطية، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٢، ص٢٣

(١٠) د .علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل، دار الكتب العراقية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥٣

(١١) المصدر نفسه، ص١٥٥-١٥٦

(١٢) حسن العلوي، الشيعة و الدولة القومية في العراق، منشوراتCEDI ، فرنسا، ١٩٨٩، ص١٨٧

(١٣) نزار توفيق حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مكتبة الكندي، بغداد، ١٩٨٤، ص٥٤

(١٤) فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، سلسلة الكتب الحديثة، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٢-٣٣

(١٥) د .نديم عيسى الجابري، فكرة الجمهورية في العراق، مؤسسة الفضيلة للدراسات و النشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٦٧

(١٦) المصدر نفسه، ص٧٠

(١٧) رشح الزعيم عبد الكريم قاسم الفريق محمد نجيب الربيعي لرئاسة المجلس، و رشح العقيد الركن خالد النقشبندي من قبل عبد السلام عارف و كان ممثلا للمكون الكردي، في حين رشح الشيخ مهدي كبه زعيم

حزب الاستقلال ممثلا عن المكون الشيعي .المصدر :د .ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٢٣٠-٢٣١

(١٨) د .حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص٥١

(١٩) حامد الجبوري، عصر البكر وصدام ..مذكرات حامد الجبوري، منشورات الجزيرة، قطر، بلا تاريخ، ص٢٨٢

(٢٠) د .صالح ياسر و اخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٢، ص٧٨-٧٩

(٢١) المصدر نفسه، ص٨٠

(٢٢) المصدر نفسه، ص٨١

(٢٣) د .محمد المساري، النظام الانتخابي و بناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٠٠٥

(٢٤) د .أنور سعيد الحيدري، المحافظات العراقية ..نحو انتخابات ثانية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد الثاني، شباط، ٢٠٠٩، ص١٢٥

(٢٥) د .أنور سعيد الحيدري و اخرون، النظم الانتخابية في العراق قرائة نقدية، الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠ الواقع و التحديات، المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، خلال ٢ -٣ نيسان ٢٠١١، مطبعة الوقف الحديثة، اربيل، ٢٠١٢، ص٢٧٧

(٢٦) د .صالح ياسر و اخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨٦-٨٧

(٢٧) عمار صالح البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٨ دراسة تقويمية، انكي للنشر و التوزيع، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢٦٤

(٢٨) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١١٩

(٢٩) جريدة الصباح، العدد (١٩٢١)، ٢٨ اذار، ٢٠١٠

(٣٠) عمار صالح البهادلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤

(٣١) .د .محمد المساري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦-٢٠٧

(٣٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٨٣)، ١٢ تشرين الأول، ٢٠١٥

(٣٣) عمار صالح البهادلي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١-٣٠٢

(٣٤) د .محمد حسام الحسيني، الهندسة السياسية و مأسسة الدولة و بناء الأمة العراقية، دار انكي للنشر و التوزيع، بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٥٥

(٣٥) د .فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، العارف للمطبوعات، ٢٠١٣، بيروت، ص٢١٠

(٣٦) احمد يوسف احمد، ظاهرة التدخل الخارجي في النظم السياسية العربية، مجلة المختار، المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم، الجزائر، العدد (١٥)، كانون الأول، ٢٠٠٦، ص٤٣-٤٤

(٣٧) د .فراس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٢.

(٣٨) حامد سالم الزيادي، تأثير السياسة و علمي النفس و الاجتماع على القوات المسلحة، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٧، ص١٢٠

(٣٩) .د .حسن لطيف الزبيدي و اخرون، العراق و البحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث و الدراسات، النجف الاشرف، ٢٠٠٨، ص٥٣٢-٥٣٣ .

(٤٠) د .محمد حسام الحسيني، الهندسة السياسية و مأسسة الدولة و بناء الأمة العراقية، دار انكي، بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٥٧.

(٤١) المنهاج الوزاري لرئيس الوزراء المكلف محمد شياع السوداني، تشرين الأول، ٢٠٢٢، ص٢

(٤٢) د .علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٩، ص٤٧٦

(٤٣) د .منتصر حسين جواد، البرامج الانتخابية واثرها في اداء النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، دار انكي، بغداد، ٢٠٢١، ص٢٤٥